تقدير وتحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن
خلال الفترة ١٩٨٥ -٢٠٠٠

الدكتور

أحمد محمد مشعل

عمادة إدارة الأعمال

الجامعة العربية المفتوحة/الأردن

كانون أول ٢٠٠٢

تقدير وتحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٨٥ - ٢٠٠٠)

د. أحمد مشعل

عمادة إدارة الأعمال

الجامعة العربية المفتوحة/ الأردن

ملخـــص

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير وتحليل اثر الصادرات الأردنية (التجميعية والتفصيلية) على مستوى النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٠) وذلك عن طريق تقدير الميول الحدية للصادرات على المستويين التجميعي والتفصيلي.

لقد تم قياس الميل الحدي للصادرات على الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت قيمته حوالي (٠,١٩)، والميل الحدي للصادرات من السلع الاستهلاكية (٠,٠٨)، والميل الحدي للصادرات من السلع الوسيطة والخام فقد بلغ (٠,٠٠١).

وبدراسة التركيب السلعي للصادرات الأردنية وجد أن الصادرات من السلع الوسيطة والخام، السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية تساهم بصورة ايجابية في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract

The aim of this study is to estimate and analyze the effect of Jordanian export (aggregate and disaggregate) on the level of economic growth during the period 1985-2000 through evaluating the marginal propensity to export. The estimation of our model indicates the results to the following: The marginal propensity to export of total export; raw materials and intermediate goods; Consumer goods and capital goods; were estimated to be about (0.19, 0.010, 0.08, 0.001) respectively.

The results present a positive effect of total Jordanian export growth on the growth rate of GDP.

After splitting the Jordanian exports of consumer goods, capital goods, raw material and intermediate goods, show a positive effect of these exports on GDP.

المقدمة :

تأتي أهمية قطاع التجارة الخارجية من الدور الهام الذي يقوم به في تطوير الإنتاج والاستهلاك الوطني والتكوين الرأسمالي وتوزيع نمط الاستثمارات في أي اقتصاد من الاقتصادات. حيث يظهر نشاط التجارة الخارجية وكأنه محصلة لمختلف الأنشطة الاقتصادية. فهو يؤثر ويتأثر بها وهو المرآة التي تعكس فعالية معظم الأنشطة الاقتصادية. ويؤدي قطاع التجارة الخارجية دوراً نشطاً على صعيد الاقتصاد المحلي للدولة من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتلبيته لحاجات الاقتصاد المحلي من السلع الاستهلاكية (الجارية والدائمة المصنعة وغير المصنعة) والسلع الرأسمالية (الآلات والمعدات) والمواد الخام والسلع الوسيطة. حيث تعتمد القطاعات الاقتصادية المختلفة في أدائها لأنشطتها على المستوردات من السلع الإنتاجية والوسيطة والاستهلاكية.

وتأتي أهمية دراسة الصادرات وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الدول المختلفة من كونها تحفز على زيادة إنتاجية القطاعات السلعية، وتقلل من عجز الميزان التجاري، وتساهم بصورة فعالة في توفير العملات الصعبة اللازمة لدفع قيمة المستوردات التي تستخدم في تطوير الهياكل الإنتاجية لهذه الدول. ولمسارعة عملية النمو الاقتصادي فيها، بالإضافة إلى تلبية جزء هام من الطلب المحلي. وأهمية هذه الدراسة جاءت لتؤكد على أهمية الصادرات بالنسبة للاقتصاد الأردني التي شكلت نسبة متزايدة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدارسة. كما جاءت أهمية الدراسة أيضاً لتوضح مبررات وجود الاختلافات الهيكلية في مكونات صادراته كماً ونوعاً، وحتى من حيث توزيعها الجغرافي، وهذا مما يستدعي ضرورة تشخيصها وتقديرها وتحليلها بغرض اقتراح بعض الوسائل الناجحة لتطويرها وتنميتها. وتسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التي خطتها لنفسها والتي تتمثل في تحليل هيكل الصادرات الأردنية من حيث مكوناتها السلعية وتوزيعاتها الجغرافية، وكذلك تحليل أهمية هيكل الصادرات وعلاقتها بالمكونات الهيكلية للناتج المحلي الإجمالي. ومن الأهداف الأساسية الأخرى للدراسة هو تقدير الميل الحدي للصادرات الأردنية، على المستويين التجميعي والتفصيلي. وتحديد أهم العوامل التي تؤثر على نمو وتطور هذا القطاع وعلاقته بالنمو الاقتصادي. أما منهجية الدراسة فقد اعتمدت على أسلوب التحليل القياسي الذي يعمل على ربط العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية واستخلاص نتائج محددة من خلال النماذج القياسية المختلفة أستناداً إلى منطوق النظرية الاقتصادية.

وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع العربية والأجنبية ، وتتضمن الدوريات والنشرات والتقارير الإحصائية المحلية والأجنبية، كما تم الاستعانة بمصادر دولية خاصة بالتجارة، وتقارير المركز الدولي للتجارة والمعلومات وغيرها. كذلك تم استخدام الحاسوب وبرنامج SPSS في تقدير معلمات النماذج الاقتصادية الخاصة بمكونات الصادرات واختباراتها.

الدراسات السابقة :

إن الدراسات السابقة التي تناولت جانب الصادرات الأردنية قليلة وخاصة تلك الدراسات المستخدمة لأسلوب التحليل الكمي وصولاً إلى تقديرات كمية، وتحليل اختباراتها للوصول إلى معلمات دقيقة يمكن استخدامها في التنبؤ وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية النادرة، حيث يمكن استخدام تلك المعلمات كمؤشر نستطيع في ضوءه تحديد السلع التي يمكن أن يتم التوسع في تصديرها وكذلك تحديد أي من الأقطار التي يفضل أن تتوجة إليها تلك الصادرات.

وفي دراسة أجراها الباحث أحمد الريموني[١] وآخر (١٩٩٧) تناولت أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول النامية-مع التركيز على حالة الأردن (١٩٧٠-١٩٩٣)، حيث توصلت الدراسة إلى أن قطاع الصادرات هو أحد العناصر الأساسية التي يمكن أن تساهم في زيادة النمو الاقتصادي. وفي دراسة لتذبذب الصادرات وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن خلال فترة (١٩٧٠-١٩٩١) توصل الباحث سعيد الحلاق (١٩٩٤) في دراسته إلى أن نمو حجم الصادرات يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي[٢].

وهناك عدة دراسات استخدمت أسلوب التحليل الوصفي التاريخي لبيان دور الصادرات في النمو الاقتصادي ومن أهم هذه الدراسات دراسة الدكتور الشرع[٣] الموسومة بـــ" تطور التجارة الخارجية في الأردن (١٩٢١-١٩٩١) والتي أوضح فيها أن التطور الهيكلي للصادرات بدء منذ (١٩٣٦)، مناقشاً فيها أهم المتغيرات التي ساهمت في تطوير وتحوير الصادرات وتشكيلها لنسب واضحة في الناتج المحلي الإجمالي.

وقد أكدت الدراسات في حقل التجارة الدولية وجود علاقة قوية بين نمو قطاع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، حيث تم الاستدلال على ذلك من خلال الدراسات التي أجريت منذ الستينات وحتى اليوم على اقتصادات الدول المتطورة والنامية على السواء. وقد قامت هذه الدراسات بالتركيز على العلاقة السببية بين حجم التجارة وخاصة في جانب الصادرات والنمو الاقتصادي.

---

(١) أحمد الريموني وآخر: "أثر الصادرات في النمو الاقتصادي في الدول النامية" مجلة أبحاث اليرموك - جامعة اليرموك المجلد الثالث ١٩٩٧.

(٢) سعيد الحلاق: " تذبذب الصادرات وأثرة على النمو الاقتصادي في الأردن" مجلة أبحاث اليرموك المجلد العاشر ١٩٩٤.

(٣) د. منذر الشرع: *"تطور التجارة الخارجية في الأردن ١٩٢١-١٩٩١م "منشورات لجنة تأريخ الأردن - عمان ١٩٩٣.*

ويرى الاقتصادي مايكلي في دراسته عام(١٩٧٧)[١]أن للصادرات آثار إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي. وقد أوضح بأن ارتفاع معدل نمو الصادرات يؤدي وبشكل مباشر إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وقد توصل إلى هذه النتيجة عن طريق تقدير معاملات الارتباط بين الصادرات والدخل القومي الإجمالي لعينة مكونة من (٤١) دولة. حيث وجد أن متوسط معامل الارتباط يبلغ (٣٨%) لكل دولة، في حين يزداد هذا الرقم في حالة تقسيم العينة إلى دول نامية ودول غير نامية، وينخفض المعامل بشكل واضح في حالة الدول الفقيرة التي لم تحقق أي مستوى معقول في التنمية.

وقد سلك الاقتصادي Tylor في دراسته عام (١٩٨١) مسلكاً مختلفاً حين ناقش أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، إذ استخدم أسلوباً قياسياً تم حسابه على (٥٥) دولة، وقد توصل إلى أن زيادة الصادرات بمعدل (١%) ستؤدي إلى زيادة بمقدار(٠,٥٧) في الناتج المحلي الإجمالي.[٢] كما أكدت دراسات بيلابلاسا على أن للصادرات أثار إيجابية على مستوى النمو الاقتصادي.

جاءت هذه الدراسة لتؤكد الدور الأساسي والحاسم للصادرات وتأثيرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث قدرت إجمالي الصادرات الأردنية لتشكل ما نسبته (٢٠%) من الناتج المحلي الإجمالي (لاحظ جدول ١). وعليه، و لمعرفة دور الصادرات الأردنية في نمو الناتج المحلي الإجمالي فإنه سيتم مناقشة الموضوعات الأساسية ذات العلاقة والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: تشخيص عوامل تطور هيكل الصادرات الأردنية وعجز الميزان التجاري الأردني للفترة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ :

إن النظرة المتفحصة لمكونات الجدول [١] توضح وتظهر التطور الجوهري الذي حدث للتجارة الخارجية للأردن خلال الفترة(١٩٨٥ - ٢٠٠٠)، حيث توضح البيانات بأن الصادرات ارتفعت من (٢٥٥) إلى (١٠٨٠) مليون دينار خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٠). كما ارتفعت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من (١٤ %) عام (١٩٨٥) إلى (١٨ %) عام (٢٠٠٠)، كذلك يوضح الجدول تطور نسب مكونات هيكل الصادرات حيث سجلت معدلات للنسب قدرها (٥١%، ٤٥%، ٤%)، وهي نسبة الصادرات من السلع الوسيطة والخام والاستهلاكية والرأسمالية إلى إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة على التوالي. ويعود السبب في هذا التذبذب الحاصل في مكونات الصادرات إلى أن الصادرات الأردنية هي صادرات فوائض Exports Surplus[٣] وليست صادرات مخطط لها.

---

(1) M. Michaely "Export and Growth an Empirical Investigation Jour..... of Development Economics; Vol. 14 No: 1. 1977

(2) W. Tyler; "Growth and Export Expansion in Developing Countries, some Empirical Evidence" Journal of Development Economics; Vol ,9 , PP.121_130 .1981.

(3) H. Myint; "The Gains from International Trade and Backward Countries; "Review of Economic Studies; No: 58, 1955.

هذا بالإضافة إلى أن نسبة عالية من هذه الصادرات وجدت طريقها إلى الدول العربية، حيث كان للركود والرواج الاقتصادي الذي مرت به هذه الدول أثرة الواضح على الطلب على الصادرات الأردنية. كما أثرت الأحداث السياسية والعسكرية كأحداث حرب الخليج والأحداث المتوالية على الساحة الفلسطينية في مستويات هذه الصادرات المتجهة إلى الدول العربية. وكان لانخفاض قيمة الدينار الأردني مقابل العملات الصعبة في عام (١٩٨٩) الأثر البالغ في تزايد تذبذب قيمة الصادرات الأردنية خلال فترة الدراسة.

أن هيكل الصادرات الأردنية يتكون من ثلاثة أقسام رئيسية هي الصادرات الوسيطة والمواد الخام، والسلع الاستهلاكية المصنعة، والسلع الرأسمالية. ومن احتساب حصة كل قسم من الأقسام الثلاثة نجد أن صادرات المواد الخام والوسيطة قد استحوذت على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات حيث زادت قيمتها من (٨١) مليون دينار عام (١٩٨٥) إلى (٥٧٨) مليون دينار عام (٢٠٠٠). وقد شكلت حصة هذه الصادرات متوسط قدره(٥١%) خلال الفترة (١٩٨٥ - ٢٠٠٠). وهذه النسبة تعكس الصفة التي يتمتع بها الأردن ومعظم الدول النامية وهو اعتماد صادراتها على المواد الأولية والسلع الوسيطة. حيث بينت تقارير البنك المركزي ودائرة الإحصاءات العامة والخاصة بفترة الدراسة[١] بأن مادة الفوسفات والبوتاس احتلت الجانب الأعظم من المواد المصدرة حيث شكلت هاتين السلعتين ما نسبته (٧٠%) من إجمالي الصادرات السلعية. وهذا أيضا يعكس مدى التركز السلعي للصادرات الأردنية، ولذلك فمن الضروري أن يهتم الأردن بعملية تنويع صادراته، وخاصة صادرات السلع المصنعة. ومن المهم توضيح قضية إضافية مهمة هي أن حجم الصادرات الأردنية مرتبط بالظروف الطبيعية والمناخية كسقوط الأمطار ومحدودية الأراضي الزراعية، الأمر الذي يؤثر مباشرة على الصادرات من السلع الزراعية و المصنعة منها. ومن هنا نجد أن هيكل الصادرات الأردنية تحكمه الظروف والأحداث المحيطة بالأردن والدول العربية بالإضافة إلى الظروف الطبيعية، وقد انعكس ذلك على تطور ونمو هذه الصادرات.أمـــا الصادرات من السلع الاستهلاكية فإن بيانات الجدول [١] تشير إلى ارتفاعها من(١٦١) عام (١٩٨٥) إلى(٤٥٠) عام (٢٠٠٠)، أي أنها تضاعفت ثلاث مرات تقريباً خلال هذه الفترة لتحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية بعد الصادرات من السلع الوسيطة والمواد الخام، إذا بلغ معدل نسبتها من إجمالي الصادرات(٤٥%) خلال فترة الدراسة (١٩٨٥- ٢٠٠٠).

---

(١) لمزيد من الإطلاع راجع :

أ . البنك المركزي الأردني - التقرير السنوي للسنوات ١٩٨٥ لغاية ٢٠٠١.

ب . دائرة الإحصاءات العامة - الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية مجموعة من الأعداد. عمان-الأردن

جدول [١]

هيكل الصادرات الأردنية للفترة ١٩٨٥- ٢٠٠٠

السنوات	إجمالي الصادرات (١)	مكونات الصادرات			الناتج المحلي الإجمالي (٥)	إجمالي المستوردات (٦)	عجز الميزان التجاري (١_٦)	النسب المئوية للصادرات				
		الوسيطة والمواد الخام (٢)	الاستهلاكية (٣)	الرأسمالية (٤)				٢:١	٣:١	٤:١	١:٥	١:٦
١٩٨٥	٢٥٥	٨١	١٦١	١٤	١٨٨٠	١٠٧٤	٨١٩	٠,٣٢	٠,٦٣	٠,٠٥	٠,١٤	٠,٢٤
١٩٨٦	٢٢٦	٧٧	١٣٩	١١	٢٠٤٠	٨٥٠	٦٢٤	٠,٣٤	٠,٦١	٠,٠٥	٠,١١	٠,٢٧
١٩٨٧	٢٤٩	٨٧	١٤٢	١٩	٢٠٨٨	٩١٦	٦٦٦	٠,٣٥	٠,٥٧	٠,٠٨	٠,١٢	٠,٢٧
١٩٨٨	٣٢٥	١١٣	١٩٦	١٦	٢٢١٠	١٠٢٣	٦٩٧	٠,٣٥	٠,٦٠	٠,٠٥	٠,١٥	٠,٣٢
١٩٨٩	٥٣٤	٢٢٢	٢٧٣	٤٠	٢٥٤٠	١٢٣٠	٦٩٥	٠,٤٢	٠,٥١	٠,٠٧	٠,٢١	٠,٤٣
١٩٩٠	٦١٢	٤٢٣	١٧٤	١٦	٢٩٦٨	١٧٢٦	١١١٣	٠,٦٩	٠,٢٨	٠,٠٣	٠,٢٣	٠,٣٥
١٩٩١	٥٩٩	٣٨٩	٢٠١	٠٩	٢٨٥٥	١٧١١	١١١٢	٠,٦٥	٠,٣٣	٠,٠٢	٠,٢١	٠,٥٤
١٩٩٢	٦٣٤	٣٩٨	٢١٥	٢٢	٣٤٩٣	٢٢١٤	١٥٨٠	٠,٦٣	٠,٣٤	٠,٠٣	٠,١٨	٠,٢٩
١٩٩٣	٦٩١	٣٥٢	٣٠١	٣٩	٣٨٠٢	٢٤٥٤	١٧٦٢	٠,٥١	٠,٤٤	٠,٠٥	٠,١٨	٠,٢٨
١٩٩٤	٧٩٤	٤٣٥	٣٠٨	٥٢	٤٢١٨	٢٣٦٢	١٥٦٨	٠,٥٥	٠,٣٩	٠,٠٦	٠,١٩	٠,٣٤
١٩٩٥	١٠٠٥	٥٥١	٤١٢	٣٣	٤٦١٩	٢٥٩٠	١٥٨٦	٠,٥٥	٠,٤١	٠,٠٣	٠,٢٢	٠,٣٩
١٩٩٦	١٠٤٠	٦٠٩	٤٠٨	٢٤	٤٩٨٢	٣٠٤٤	٢٠٠٤	٠,٥٩	٠,٣٩	٠,٠٢	٠,٢١	٠,٣٤
١٩٩٧	١٠٦٧	٥٢٩	٥٠٧	٣١	٥١٩٢	٢٩٠٨	١٨٤١	٠,٥٠	٠,٤٧	٠,٠٣	٠,٢١	٠,٣٧
١٩٩٨	١٠٤٦	٥٥٨	٤٥٨	٣١	٥٦٤٣	٢٧١٤	١٦٦٨	٠,٥٣	٠,٤٤	٠,٠٣	٠,١٩	٠,٣٩
١٩٩٩	١٠٥١	٥٩٢	٤١٨	٤٢	٥٧٢٤	٢٦٣٥	١٥٨٤	٠,٥٦	٠,٤٠	٠,٠٤	٠,١٨	٠,٤٠
٢٠٠٠	١٠٨٠	٥٧٨	٤٥٠	٥٢	٥٩١٣	٣٢١٨	٢١٣٨	٠,٥٤	٠,٤٢	٠,٠٤	٠,١٨	٠,٣٤
المتوسط $\bar{X}$:								%٥١	%٤٥	%٤	%١٨	%٣٥

المصدر :

المعلومات الواردة في هذا الجدول جمعت وعدلت واحتسبت النسب من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

١. البنك المركزي الأردني – التقرير السنوي للسنوات ١٩٨٥ لغاية ٢٠٠١.

٢. دائرة الإحصاءات العامة – الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية. مجموعة من الأعداد.

ومن المعروف أن أغلب الدول النامية تعاني من عجز مزمن في موازينها التجارية. فالأردن مثلاً لم يحقق خلال فترة الدراسة وفرة في ميزانه التجاري، كما هو موضح في جدول (١). وترجع أسباب العجز بالدرجة الأولى إلى ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية مما أدى إلى قلة تنوع وانخفاض قيم الصادرات من السلع الأردنية، الأمر الذي دفع بالاقتصاد نحو الاستيراد لتعويض النقص في الإنتاج المحلي.

ويلاحظ بأن متوسط نصيب الفرد الواحد من الصادرات خلال فترة الدراسة كانت بحدود (١٣٩) دينار، في حين كان متوسط نصيب الفرد الواحد من المستوردات خلال نفس الفترة بحدود (٤٨٨) دينار، أي أن نصيب الفرد من المستوردات يعادل أكثر من ثلاثة أضعاف نصيبه من الصادرات[١]. وقد قدر الميل الحدي للمستوردات خلال فترة الدراسة بحوالي (٠,٥٦) أي أن كل دينار زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يذهب أكثر من نصفه إلى الخارج مقابل سلع إستهلاكيه ومواد خام ووسيطة أو إنتاجية تستورد من قبل المجتمع.

والسبب الأساسي الآخر في العجز بالميزان التجاري هو تزايد معدلات النمو الاقتصادي في الأردن وما يتطلبه ذلك من زيادة في حجم المستوردات وفي تنوعها، الأمر الذي دفع بالأردن إلى زيادة الطلب على المستوردات.

ثانياً: المعادلات التقديرية وتحليل النتائج التقديرية للميول الحدية للصادرات الأردنية (١٩٨٥- ٢٠٠٠):

من البيانات والمعلومات التي وفرها الجدول [١] ومن الجدول التقديري [٢] لمعلمات النماذج التقديرية، توصلت الدراسة إلى نتائج المعادلات المذكور تقديراتها في جدول (٢). وكما سبق إيضاحه فقد تم تقسيم الصادرات الأردنية إلى ثلاثة أقسام رئيسية.

وعليه فقد تم استخدام ثلاثة نماذج تقديرية بالإضافة إلى النموذج التقديري للصادرات التجميعية (النموذج التقديري الإجمالي)، وهي:

Disaggregate Export Functions ←
- الصادرات من السلع الاستهلاكية
- الصادرات من السلع الوسيطة والخام
- الصادرات من السلع الرأسمالية

---

(١) البنك المركزي الأردني - التقرير السنوي للسنوات ١٩٨٥ - ٢٠٠٠

ولمزيد من الإطلاع راجع: د. عدنان نجم الدين والدكتور منهل شوتر "دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في تجارة الأردن الخارجية للفترة ١٩٦٥ - ١٩٩٥" جامعة اليرموك - اربد / الأردن ١٩٩٩.

١.الصادرات التجميعية : Aggregate Exports Function (٠,١٨٩)

تم تقدير دالة الصادرات التجميعية Aggregate Exports Model باستخدام أسلوب المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وباستخدام الناتج المحلي الإجمالي لتفسير التغيرات في الصادرات خلال فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٠). أوضحت النتائج المستخرجة أن القيمة التقديرية للميل الحدي للصادرات كانت بحدود (٠,١٩). وقد أكدت الاختبارات الإحصائية (S.E) و($\hat{t}$) دقة أثر هذا المتغير بمستوى معنوية مقداره (٥%). وكان معامل التحديد المعدل(٠,٩٧) = R^{-2} يشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي، هذا المتغير المستقل الذي يفسر حوالي (٩٧%) من التغيرات التي تحصل في الصادرات، وأن قيم ($\hat{t}$) المحسوبة للمتغير المستقل وجدت أنها أكبر من قيمة (t) الجدوليه ولمستوى معنوية قدره (٥%)، لاحظ جدول (٢). وهذا يشير إلى أن كل دينار زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة في الصادرات قدرها (٢٠) قرش تقريباً، بينما هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة قدرها (٥٦) قرش في المستوردات[١]، وهذا التقدير يفسر مدى العجز في الميزان التجاري الأردني خلال فترة الدراسة.

٢.الصادرات من السلع الاستهلاكية (٠,٠٨٠).

تم تقدير دالة الصادرات من السلع الاستهلاكية، حيث جاء تقدير الميل الحدي للصادرات الاستهلاكية بحدود (MPE=0.080)، كما تشير النتائج المقدرة إلى القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة بدرجة معنوية مقدارها ٩٥%، ووجد أيضا بأن معامل التحديد المعدل(R^{-2}=0.98)، وظهرت قيمة($\hat{t}$) المقدرة اكبر من قيمة (t) الجدولية ولمستوى معنوية قدره (٥%)، لاحظ جدول (٢).

وهذا يفسر مدى اعتماد الصادرات على التطور الذي حصل في القطاع الزراعي الأردني خلال فترة الدراسة وذلك للإنجازات التي تمت في هذا القطاع من توفير المياه وزيادة الأراضي المزروعة واستخدام الوسائل والطرق الحديثة في الإنتاج الزراعي.

٣. الصادرات من السلع الوسيطة والخام (٠,١٠٣)

تتأثر الصادرات من السلع الوسيطة والمواد الخام بحجم الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة كلا القطاعين الصناعي والزراعي في هذا الناتج. فقد تزايدت الأهمية النسبية لهذا النوع من الصادرات لتجاوز (٥٦%) من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة أي ما يزيد عن نصف الصادرات الكلية.

---

(١) دراسة سابقة للباحث (غير منشورة)

وقد تم التقدير في هذه الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) حيث قدر الميل الحدي للصادرات بحدود (0.١٠٣). وسجل معامل التحديد المعدل (R^{-2} =٠,٩٥) وكانت قيمة($\hat{t}$) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدوليه بمستوى معنوية قدره (٥%). و يعتبر هذا الميل أعلى ميل سجلته الصادرات خلال تلك الفترة. وهذه المعلمة تشير إلى تطور قطاع الصناعات الخفيفة في الأردن، وهو نفس التطور الذي مرت فيه الدول المتقدمة في مراحل نموها الأولى[١].

٤. الصادرات الرأسمالية [٠٠٠١] .

تتأثر الصادرات من السلع الرأسمالية بحجم الناتج المحلي الإجمالي. وقد شكلت الصادرات الرأسمالية كمعدل لفترة الدراسة نسبة قدرها (٠,٠٢) من أجمالي الصادرات، وهي نسبة منخفضة، حيث وجه الإنتاج من السلع الرأسمالية في الغالب إلى سد الحاجة المحلية المتزايدة مما قلل من حصة الصادرات من هذه السلع. وباعتماد طريقة المربعات الصغرى (OLS) فقد قدر الأثر بحدود (٠,٠٠١) وكانت ($\hat{t}$) أكبر من قيمة (t) الجدوليه وكـان معامل الارتباط المعدل(R^{-2}= ٠,٨٩)، لاحظ جدول [٢].

جدول [٢]

النماذج التقديرية للميول الحدية للصادرات ١٩٨٥ – ٢٠٠٠

نماذج الصادرات والناتج المحلي الإجمالي	MPE	الإحصاءات المستخدمة لاختبار دقة التقديرات					t الجدولية ولمستوى معنوية ٥% ولدرجات حرية n-2= ١٤ ومن جدول توزيع t نجد أن قيمتها هي ١,٧٦٩ .
	$\hat{B}$	S.E	$\hat{t}$	R^{-2}	F	D.W	
اجمالي الصادرات	٠,١٨٩	٠,٠٠٨	٢٤,٦٦	٠,٩٧	٦٠٨,١٨	٠,٨٠٢	
الصادرات الوسيطة والخام	٠,١٠٣	٠,٠٠٥	١٦,١٥	٠,٩٥	٣٦٦,٧٠	٠,٦٦٠	
الصادرات الاستهلاكية المصنعة	٠,٠٨٠	٠,٠٠٣	٣٠,٤٨	٠,٩٨	٩٢٩,١٧	١,٧٥٥	
الصادات الرأسمالية المصنعة	٠,٠٠١	٠,٠٠١	١١,٤٢	٠,٨٩	١٣٠,٥٨	١,٥٣٤	

* تم احتساب وتقدير الميول الحدية للصادرات باستخدام برنامج SPSS .
* الفروق في الصادرات التفصيلية عن الإجمالية يعود إلى صادرات أخرى.

1. G .Meier: Leading Issues in Economic Development , New York 1986 .

ثالثاً: التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية للفترة ١٩٨٥-٢٠٠٠ :

وجهت معظم الصادرات الأردنية للفترة ما قبل (١٩٦٠) للأقطار العربية المجاورة، وقد شكلت نسبة قدرها حوالي (٧٠%) من إجمالي تلك الصادرات، وتناقصت هذه النسبة إلى حوالي(٥٥%) للفترة (١٩٦٥-١٩٧٦)، واستمرت تتناقص حتى بلغت حوالي (٤٨%) خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٥)[١]. أما في خلال فترة (١٩٨٥-٢٠٠٠) فقد حدث تغيير هيكلي في توزيع الصادرات الأردنية، حيث أصبح على هذه الصادرات خلال هذه الفترة طلب دولي، مما أدى إلى حدوث تغير في هيكل التوزيع الجغرافي، بحيث انخفضت حصة الدول العربية من إجمالي الصادرات إلى(٤٦%) أي بانخفاض مقداره حوالي (٢٥%) عن العقود الثلاثة السابقة، وهذا ناجم عن أسباب عديدة أهمها ارتفاع حجم المنتجات المعدة للتصدير أي الفائض عن الحاجة مقابل محدودية القدرة الاستيعابية للأسواق العربية من جهة، ونمو الصناعات المماثلة للمنتجات الأردنية لدى غالبية الدول العربية المجاورة من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية مع دول العالم المختلفة مما أدى إلى ارتفاع حصة دول العالم الأخرى من الصادرات الأردنية من (١٤%) عام(١٩٦٥) إلى (٢٣%) عام(١٩٩٥) وبلغ حوالي (٣١%) عام (٢٠٠٠)[٢]. (لاحظ الجدول ٣).

جدول [٣]

الأهمية النسبية للصادرات الأردنية لدول العالم للفترة ١٩٨٥ _ ٢٠٠٠

السنـــــة	الدول العربية %	دول الاتحاد الأوروبي %	دول أوروبا الشرقية %	الولايات المتحدة الأمريكية %	الصين الشعبية%	الهند %	اليابان %	دول أخرى	المجموع
١٩٦٥_١٩٧٥	٥٥	٥	١٥	٠	٠	٧	٤	١٤	١٠٠
١٩٨٥_١٩٩٥	٤٨	٥	٥	١	١	١٥	٢	٢٣	١٠٠
١٩٩٥_٢٠٠٠	٤٥	٦	١	٢	٢	١٣	١	٣١	١٠٠

المصدر :

تم احتساب النسب بالاعتماد على البيانات التي وفرتها تقارير البنك المركزي الأردني، ومن الجدول أعلاه نجد أن الصادرات الأردنية وجدت طريقها خلال الأربعة عقود الماضية إلى الأقطار العربية بالدرجة الأولى تليها الهند واليابان ودول أوروبا الشرقية والغربية على التوالي، ويلاحظ أن الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية لم تشكل نسبة مهمة في هيكل الصادرات الأردنية. لمزيد من الاطلاع راجع "البنك المركزي الأردني - التقرير السنوي للأعوام ١٩٦٥ - ٢٠٠٠.

---

١. د. عدنان نجم الدين و د. منهل شوتر "دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في تجارة الأردن الخارجية للفترة ١٩٦٥ _ ١٩٩٥ "جامعة اليرموك_ أربد _الأردن . ١٩٩٩.

٢. البنك المركزي الأردني _ التقرير السنوي لعدة أعوام حتى ٢٠٠٠ .

إن التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية الموضح في الجدول (٣) يظهر تطور الصناعات الأردنية (الأثر التعويضي للمستوردات الأردنية) كماً ونوعاً، مما أدى إلى تطوير قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

وتشير معدلات النمو للصادرات المحلية إلى أنها كانت تشكل حوالي (١٨%) من إجمالي الصادرات[١] خلال الفترة(٦٥-١٩٧٤) وبنسبة (٢١%)خلال الفترة (٧٥-١٩٨٤)، إلا أنها انخفضت إلى (١٣%) خلال الفترة (٨٥- ١٩٩٥)، وهذا يعكس أثر الظروف غير الطبيعية التي سببتها حرب الخليج الثانية على الصادرات الأردنية. والتي أدت إلى زيادة الطلب المحلي على المنتجات الوطنية بسبب عودة أعداد كبيرة من المواطنين العاملين في دول الخليج من جهة، و إلى إغلاق بعض منافذ التصدير إلى الدول العربية الخليجية وبعض دول العالم بسبب الظروف المذكورة. ولقد عادت نسبة نمو الصادرات إلى الزيادة في الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠). وبالرجوع إلى التاريخ الاقتصادي الأردني نلاحظ أن هيكل الصادرات الاردينة خلال الفترة (١٩٤٠-١٩٥٠) كانت قاصرة على المنتجات الزراعية كالحبوب وبعض المنتجات وكان معظم الصادرات موجهة إلى سوريا ولبنان وفلسطين وكان الميزان التجاري لصالح الأردن[٢]. وعموماً فإن العجز والفائض في الميزان التجاري خلال الفترة (١٩٣٨-١٩٥٠) كان في حالة تذبذب، حيث اعتمد الموضوع بالأساس على الظروف المناخية والطبيعية التي يمر بها الأردن. فقد كانت الطبيعة والمناخ متحكمة بمخرجات الاقتصاد الأردني وذلك بسبب اعتماد الصادرات الأردنية على السلع الزراعية والتي تعتمد بدورها على مياه الأمطار. وقد انخفض أثر هذا المتغير بعد التغير الهيكلي في البنية التحتية للاقتصاد الأردني والذي انعكس أثرة على طبيعة المنتجات التصديرية (من زراعية إلى زراعية مصنعة وسلع وسيطة ومواد خام وسلع رأسمالية) وكذلك التحكم النسبي في مياه الأمطار وحسن استغلالها خلال فترة(١٩٥٠-١٩٩٥)عن طريق بناء عدد من السدود.

رابعاً: التوزيع السلعي للصادرات الأردنية للفترة ١٩٨٥-٢٠٠٠.

يتشابه التوزيع السلعي للتجارة الخارجية في الأردن مع غيرة من دول العالم النامي من حيث اعتماد صادراتها على عدد قليل من المنتجات المصنعة، وشبة المصنعة ومواد خام، في حين تركزت مستورداتها على عدد كبير من السلع المصنعة والسلع الإنتاجية والمعدات و نصف المصنعة والسلع الغذائية الاستهلاكية الجارية والدائمة.

---

١. أ. مروان أحمد الرفاعي "تقييم قطاع التجارة الخارجية الأردنية وإمكانيات تطور مساهمته في الدخل القومي" ١٩٩٨.

٢. د. منذر الشرع "تطور التجارة الخارجية في الأردن ١٩٢١ - ١٩٩١م" منشورات لجنة تأريخ الأردن-عمان ١٩٩٣.

يوضح الجدول [١] التوزيع الهيكلي السلعي للصادرات الأردنية حيث أنها تتكون من ثلاثة أقسام رئيسية حسب الأغراض الاقتصادية، وهي السلع الاستهلاكية، السلع الوسيطة والمواد الخام، والسلع الرأسمالية (في حين كانت الصادرات الأردنية في الفترة ما قبل (١٩٥٠) زراعية كالحبوب وبعض المنتجات الحيوانية. ولا يوجد مصدر يشير إلى وجود صادرات مصنعة في تلك الفترة، ومعظم هذه الصادرات أن لم تكن جميعها كانت تصدر إلى الأقطار المجاورة كفلسطين، لبنان، وسوريا). ويتسم التوزيع السلعي للصادرات الأردنية باستحواذ الصادرات من السلع الوسيطة والخام على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات حيث زادت قيمة الصادرات من السلع الوسيطة والخام من (٨١) مليون دينار أردني عام (١٩٨٥) إلى (٥٧٨) مليون دينار عام (٢٠٠٠)، وقد ارتفعت نسبة هذا الجزء من(٣٢%) إلى (٥٤%) من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة. وقد كان معدل نسبة مساهمة هذه الصادرات في إجمالي الصادرات بحدود (٥١%) خلال فترة الدراسة، لاحظ جدول (١).

وهذه النسبة تعكس السمة التي يتمتع بها الاقتصاد الأردني وجميع الدول النامية في اعتماد صادراتها على السلع الوسيطة والمواد الخام. حيث يحتل الفوسفات والبوتاس الجانب الأعظم من المواد الخام المصدرة. إذ شكلت تلك السلعتان معدل نسبته ٧٠% من إجمالي الصادرات الأردنية خلال فترة الدارسة.

وهذا يؤكد درجة التركيز السلعي للصادرات الاردينة في سلع محددة. ولذلك فإن من الضروري تركيز الأردن على تنويع الصادرات في مجال المنتجات الصناعية لأن هناك عدد من القيود التي تمنع من التوسع في الصادرات الزراعية كما ذكرنا سابقاً.

وفيما يتعلق بالصادرات من السلع الاستهلاكية فإن بيانات الجدول [١] تشير إلى أن الصادرات من السلع الاستهلاكية ارتفعت قيمتها من (١٦١) مليون دينار عام (١٩٨٥) إلى (٤٥٠) مليون عام (٢٠٠٠) أي أن القيمة المطلقة لهذه الصادرات تضاعفت بحدود أكثر من ثلاث مرات خلال فترة الدراسة، ومن خلال احتساب نسبة هذه الصادرات من إجمالي الصادرات يلاحظ انخفاضها من (٦٣%) عام (١٩٨٥) إلى حوالي (٤٢%) عام (٢٠٠٠). وبهذا نجد أن هذا الجزء من الصادرات سجل معدل نسبته المئوية بحدود (٤٥%) خلال فترة الدراسة، لاحظ جدول(١)، واحتلت الصادرات من السلع الاستهلاكية (الغذائية، نباتية، حيوانية، مصنعة جارية ودائمة استهلاكية) المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية من الصادرات الأردنية بعد السلع الوسيطة والمواد الخام، ويلاحظ بأن هذه الصادرات شكلت أعلى نسبة لها عام (١٩٨٥) حيث بلغت (٦٣%) وأقل نسبة لها عام (١٩٩٠) حيث بلغت نسبتها (٢٨%) .

أما الصادرات من السلع الرأسمالية فتأتي بالمرتبة الثالثة من خلال مساهمتها في الصادرات الأردنية حيث زادت قيمتها من (١٤) مليون دينار إلى (٥٢) مليون دينار عام (٢٠٠٠) وقد بلغت نسبة مساهمتها في الصادرات ما متوسطة (٤%) خلال فترة الدراسة.

لقد شكلت الصادرات الإجمالية معدل نسبته حوالي (١٨%) من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة، وهي في تزايد مستمر. وقد قللت هذه المساهمة من تضخم العجز في الميزان التجاري الذي أصبح سمة ملازمة للاقتصاد الأردني.

الاستنتاجات والتوصيات :

أولاً: الاستنتاجات:-

من أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:

١. إن الظروف الاقتصادية والسياسية في البلدان العربية المجاورة للأردن تؤثر تأثيراً واضحاً على هيكل الصادرات الأردنية. كما أن لطبيعة الظروف المناخية تأثيراً في تذبذب الصادرات الأردنية وخاصة صادراته من السلع الاستهلاكية (الزراعية والحيوانية)

٢. تغير هيكل الصادرات الأردنية من سلع غذائية غير مصنعة بالأساس إلى سلع مصنعة، وسيطة وخام مصنعة وسلع إنتاجية خلال فترة الدراسة. وقد تركزت الصادرات الأردنية في سلعتين خام هما الفوسفات والبوتاسيوم حيث شكلتا ما نسبته (٧٠%) من إجمالي الصادرات (أحادي الصادرات) .

٣. أتضح من النموذج التقديري بأن كل دينار زيادة في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة قدرها (٢٠) قرش في الصادرات والتي معظمها سلع وسيطة وخام، وسلع استهلاكية وسلع إنتاجية. ولقد شكلت السلع الإنتاجية المصدرة نسبة قليلة جداً مما يدلل على قلة وجود صناعات ثقيلة.

٤. بالرغم من التحوير الهيكلي للتوزيع الجغرافي للصادرات فإن هذه الصادرات للأقطار العربية لا زالت تشكل أعلى نسبة بلغت (٤٦%) خلال الفترة (١٩٨٥ - ٢٠٠٠) بعدما كانت حوالي (٥٥%) من إجمالي الصادرات في الفترة(١٩٦٥-١٩٧٥). تليها في الأهمية الدول الآسيوية وخاصة الهند واليابان.

٥. تستجيب مساهمة الصادرات المحلية في الناتج المحلي الإجمالي للتغير في مستوى الدخل الفردي الحقيقي استجابة عكسية، أي أن نمو الدخل الفردي الحقيقي يؤدى إلى تراجع في الصادرات.

٦. لم يكن النمو في الصادرات المحلية سبباً في النمو لاقتصادي بل أن التغيير الهيكلي في الاقتصاد باتجاه الإنتاج الصناعي هو الذي أدى إلى حصول نمو في الصادرات المحلية. ولكن لم يستطيع الأردن بناء قاعدة صناعية كبيرة تصديرية وذلك لضخامة هيكل مستورداته كماً ونوعاً.

ثانياً : التوصيات :

١. على الأردن أن يهتم بعملية تنويع صادراته وخاصة صادراته من السلع المصنعة.
٢. السعي للتقليل من هيمنة الظروف الطبيعية و المناخية على القطاع الزراعي مع الاستمرار في المحافظة على علاقات شفافة ودقيقة مع جيرانه لضمان استمرارية صادراته السلعية.
٣. تقليل المستوردات من السلع غير الأساسية وزيادة الصادرات المصنعة الوسيطة والخام ومحاولة العمل على المحافظة على الأسواق التقليدية.
٤. تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع الدول العربية والأجنبية ومع التكتلات الاقتصادية بكافة أشكالها وأنواعها بقصد تنفيذ ما ورد في هذه الاتفاقيات بخصوص التبادلات التجارية.
٥. تكثيف الجهود لغرض الإعلان والترويج للمنتجات الأردنية والاهتمام بالمشاركة في المعارض الدولية. كما أن الاهتمام بالقطاع السياحي يعطي جرعة قوية لتشجيع المنتجات والصادرات الأردنية التقليدية وغير التقليدية.

أولاً : المصادر العربية :

١. د. منذر الشرع : "تطور التجارة الخارجية في الأردن ١٩٢١- ١٩٩١" منشورات لجنة تاريخ الأردن سلسلة كتاب الآم في تاريخ الأردن ١٤.

٢. د. عبد الله شامية ، د. موسى الروابدة " تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي " – دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٧- ١٩٨٦ – مجلة أبحاث اليرموك العدد (١) مجلد ١٦ – اربد ١٩٨٩/ الأردن .

٣. د. حسين طلافحة "الميزان التجاري "مجلة أبحاث اليرموك، العدد (٢) المجلد (٥)، اربد ١٩٨٩ / الأردن .

٤. أ. مروان أحمد الرفاعي " تقييم قطاع التجارة الخارجية الأردنية وإمكانيات تطور مساهمته في الدخل القومي " ١٩٩٨ .

٥. د. خليل حماد . د. زكية مشعل " تأثير انكشاف الاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية" . مجلة أبحاث اليرموك/ أربد ١٩٨٦ / الأردن .

٦. د. قاسم الحموري وأسامة قلعاوي " تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة " ، مؤتمر الاقتصاد الخامس ، جامعة اليرموك أربد ١٩٩٩ .

٧. د. عدنان نجم الدين ومنهل شوتر " دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في تجارة الأردن الخارجية للفترة ١٩٦٥ _ ١٩٩٥ ". جامعة اليرموك اربد ١٩٩٩ .

٨. د. وليد إسماعيل السيفو " المدخل إلى الاقتصاد القياسي "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي _ جامعة الموصل / ١٩٨٨ العراق .

٩. التقرير السنوي ، البنك المركزي الأردني _ إعداد متفرقة أخرها عام ٢٠٠٠.

١٠.كتاب الإحصاء السنوي. دائرة الإحصاءات العامة، الأردن، أعداد متفرقة أخرها عام ٢٠٠٠.

١١. اسماعيل زغول : "مؤتمر اقتصاديات السلام في الشرق الأوسط "١٤_١٦/ كانون الأول ١٩٩٣ . البنك المركزي الأردني _ دائرة الأبحاث والدراسات .

١٢. د. بسام الكساسبة " تجارة الأردن الخارجية _ تطورها والتحديات التي تواجهها وسبل مواجهتها " مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية ١٩٩٦ .

١٣. أ . أديب حداد " تمويل وضمان الصادرات في الأردن "ندوة لتمويل وضمان الصادرات الأردنية، طموحات وفرص ، غرفة صناعة عمان ١٩/آذار / ١٩٨٩ .

ثانياً : المصادر الأجنبية :

1. The Review of Economics and statistics ; Vol ,44 ,1962 and up to 2000.
2. W.I. Al-seiou; A structural Analysis of Iraqi Export and their effect on the Development of the Domestic Economy 1945_1975 .
3. A.K. Cairncross; Factors in Economic Development, London, 1975.
4. H. Myint "The Gains form International Trade and the Backward countries"; Review of Economic Studies; No; 58, 1955.
5. G. Meier; Leading Issues in Economic Development. New York, 1986.
6. A. Lewis; The Slowing Down of Engine of growth "The American Economic Review" Vol 40 .No:4 , 1980
7. F. Mahdi; Economic Growth in Jordan-Recent Trends, Outlook for 2001. Arab bank Rev, 2001.
8. W. Tyler; Growth and Export Expansion in Developing Countries-Some Empirical Evidence; Journal of Development Economics; vol 9, No 1, 1981 .
9. Rati Ram, "Export and Economic Growth in Developing Countries "Economic Development and Cultural Change, Vol.53 , No ; 2, 1987 .
10. Bela. Balassa; Export Policy Choices and Economic Growth in Developing Countries after 1973 Oil Shock; Journal of Development Economics ,1985 .
11. Mchaely; Export and Growth an Empirical Investigation, Journal of Development Economics ; Vol .4,No :1 ,1977.
12. Bela Balassa, Export and Economic Growth; Journal of Development Economics; Vol. 5 No 5, pp .181-89,1978